

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص في الميئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساعدة التي تساهم فيها الدولة، بمكافأة سنوية أو بمرتب سوى قدره ١٥٠٠ جنيه، فأكثر، إلا بقرار من رئيس الجمهورية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للسيد / محمد كامل محمد على الجيار مدير فرع القاهرة بشركة التأمين الأهلية في الاستمرار في عمله ، وتقاضى المرتب الشامل الذي يحصل عليه وقدره ١٦٨٠ جنيهها سنويا وذلك اعتبارا من تاريخ شغله الوظيفة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٤

بالترخيص للسيد / محمد كامل محمد على الجيار مدير فرع القاهرة بشركة التأمين الأهلية في الاستمرار في عمله وتقاضى المرتب الشامل الذي يحصل عليه وقدره ١٦٨٠ جنيهها سنويا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالتنظيم
السامي لسلطات الدولة العليا .